

السودان: الحكومة تتهم عناصر النظام السابق بإثارة التوتر القبلي

لكن الحزب الحاكم السابق في عهد الرئيس السوداني المعزول عمر البشير (1989: 2019)، اعتبر أنذاك في بيان أن "ما يمارسه النظام القائم (بحق كوادره) "هستيريا سياسية". ومنذ 21 أغسطس 2019، يعيش السودان مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، يتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش و"قوى إعلان الحرية والتغيير" وحركات مسلحة وقعت مع الخرطوم اتفاقا للسلام.

ووجه المجلس "باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه هذه العناصر بما يحفظ السلم الاجتماعي والسلام والاستقرار". وفي 11 فبراير الماضي، أعلنت 7 ولايات سودانية حالة الطوارئ عقب مظاهرات خرجت بمناطق عدة للتديد بتدهور الوضع المعيشي وغلاء الأسعار وشح بعض السلع الأساسية، وتزامنت مع مطالبة "للجنة إزالة التمكين (حكومية)" بملاحقة ناشطين في حزب المؤتمر الوطني المنحل بتهمة الضلوع في هذه الأحداث.

اتهم مجلس الوزراء السوداني، منسوبي النظام السابق بـ"إثارة الاضطرابات القبلية" في بعض ولايات البلاد. جاء ذلك خلال اجتماع لمجلس الوزراء بالخرطوم، وفق بيان صحفي للمجلس، تلقت الأناضول نسخة منه. وقال مجلس الوزراء: "تلقينا تقريرا (دون ذكر مصدره) حول مجموعة من الشواهد التي تؤثر لتورط منسوبي النظام السابق في إثارة الاضطرابات القبلية ببعض أنحاء البلاد".

اتحاد الشغل يطالب بتشكيل حكومة مصغرة بأسرع وقت

الخارجية الأميركية تصف الوضع في تونس بأنه «زئبقي»



الاحتجاجات في تونس

العراق وإستونيا يبحثان الاستثمار والهجرة غير الشرعية

بحث وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، مع نظيرته الإستونية إيغا ماريا ليميتس، الاستثمار في بلاده وملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. جاء ذلك في اتصال هاتفي تلقاه حسين من نظيرته الإستونية، وفق بيان صادر عن الخارجية العراقية اطلعت عليه الأناضول. وأفاد البيان، أن الجانبين "بحثا تكثيف التعاون الثنائي في المجالات كافة منها الاستثمار الإستوني في السوق العراقية، والتبادل التجاري، والفرص الكبيرة في مجال مؤسسات الأعمال بالعراق".

كما تناول الوزيران، وفق البيان، "ملف الهجرة والمهاجرين، وتم الاتفاق على زيادة التنسيق بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي بغية الوصول إلى تفاهات تخدم المصالح المشتركة للجانبين". وأعرب حسين، عن "اهتمام حكومة بلاده بتطوير العلاقات الثنائية مع إستونيا على الصعيد كافة، وأهمية التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك".

ونقل البيان عن ليميتس قولها إن "الهجرة غير الشرعية إلى ليتوانيا تؤثر على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى"، داعية إلى "اتخاذ بعض الإجراءات المشتركة لمنع الاتجار بالبشر". والخميس، قال مفوض الاتحاد الأوروبي للأمن والخارجية جوزيب بوريل إن "على العراق تبرير سبب استخدام مطار بغداد لنقل مهاجرين إلى بيلاروسيا التي يتسلل منها مهاجرون غير شرعيين إلى ليتوانيا".

وأضاف بوريل، في تغريدة عبر "تويتر": "هذه مسألة تهم دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والتكفل بكامله". والجمعة، رفضت بغداد تلك الاتهامات، معتبرة "الرحلات المتجهة إلى بيلاروسيا عبر مطار بغداد الدولي رحلات شرعية وقانونية ووصول السياح العراقيين للبلد الأوروبي أيضا شرعي وقانوني".

ليبيا: حكومة الوحدة تؤسس لبيئة إعلامية آمنة

قال وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية الليبي، وليد اللافي، إن حكومة الوحدة الوطنية "تؤسس لبيئة إعلامية آمنة"، مشددا على أن دور الإعلام محوري في الأزمة الليبية. ومنذ أشهر، تتبع ليبيا مسارا سياسيا، برعاية الأمم المتحدة، يأمل الليبيون أن ينهي النزاع في بلدهم الغني بالنفط.

وأضاف "اللافي"، في مقابلة مع الأناضول، أن "دور الإعلام في الأزمة الليبية هو دور محوري، فهو قادر على تازيم الأوضاع، وكذلك قادر وفعال في التصدي للمراغبين في هدم الاستقرار الحالي واختطاف إرادة الليبيين". وشدد على أن خطاب الفاعلين بالاجتمع هم المسؤولون بشكل الفوضى في البلاد، وليس مجرد مسألة متعلقة بقوانين فقط.

وبدعم من دول عربية وغربية ومرتزة ومقاتلين أجنب، قاتلت مليشيا اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، لسنوات حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا. وأكد أن "إصلاح قطاع الإعلام وتطويره في ليبيا كفييل بضبط الخطاب الإعلامي، واستقرار البلاد مدخل لعودة جميع وسائل الإعلام التي تبث من الخارج". وحول وسائل الإعلام الليبية التي تبث من خارج البلاد، كشف "اللافي" عن "توسيع نشاط عدد منها داخل ليبيا المستقرة حاليا وانتقال أخرى بالكامل إلى ليبيا".

وأفاد بأن "حكومة الوحدة الوطنية تؤسس لبيئة إعلامية آمنة، والعملون بالحقل الإعلامي والصحفي ومنظمات المجتمع المدني وكافة الفاعلين بالاجتمع هم المسؤولون بشكل مباشر عن صياغة خطاب إعلامي محترف وطني يسهم في الاستقرار". وفي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل. وتابع: "حكومة الوحدة الوطنية شكلت لجنة من الخبراء والإعلاميين من أجل الاستماع للعاملين والمهتمين بالشأن الإعلامي والصحفي في ليبيا".

وزاد بأن "كل المنخرطين في هذه النقاشات هم جزء من عملية تضامنية مسؤولة تسعى إلى إصلاح قطاع الإعلام وتطويره وتطوير مؤسساته". وأوضح أن "المشاريع النهائية التي يقرها العاملون في المؤسسات الإعلامية الليبية هي الخيار الأمثل الذي يضبط المشهد الإعلامي ويعزز من الحريات وتنظيم القطاع، بما يضمن سلامة العاملين به، وتفعيل الوظيفة الصحفية بما يتوافق مع مساعي بناء ليبيا وحماية التحول الديمقراطي". وقال "اللافي" إن عدم اعتماد الميزانية العامة للبلاد لعام 2021 من جانب مجلس النواب (رئاسة عقيلة صالح) يمنع الحكومة من توفير فرص الدراسة بالخارج لخريجي الإعلام في ليبيا.

ومنذ أشهر، تحول خلافات بين مجلس النواب وحكومة الوحدة دون اعتماد مشروع ميزانية البلاد، حيث يطالب البرلمان بإدخال تعديلات عديدة عليه.

وقال: "أكدنا على الحريات العامة والفردية وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وديمومة المؤسسات العمومية ونجاعتها". ووفق الطوبوي: "الجميع في حاجة إلى مراجعات وإصلاحات في العقلية ولا بد من الانتعاش بالتجارب السابقة وأن نتجه للمستقبل". وتسائل: "هل سيتعامل الرئيس في إطار الدستور أم في إطار وضعية استثنائية أخرى". وحول التدخلات الخارجية تجاه الأوضاع التونسية قال الطوبوي: "نحن لا نقبل التدخل الخارجي في وضعنا وعلينا تجنب سياسة المحاور".

وفي 25 يوليو الماضي، اتخذ الرئيس قيس سعيد تدابير تقضي بإقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، وتجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب. وقال سعيد، إنه اتخذ تلك الإجراءات استنادا إلى الفصل 80 من الدستور بهدف "إيقاظ الدولة التونسية"، لكن غالبية الأحزاب رفضت تلك التدابير، واعتبرها البعض "انقلابا على الدستور"، بينما أيدتها أخرى رأت فيها "تصحيحا للمسار".

ويكون المسؤول الأول عن الحكومة رجل له بعد اقتصادي وكفاءة ومشهود له في فهم الواقع الاقتصادي وواقع المجتمع التونسي واستحقاقاته". وشدد الطوبوي على أن تكون "الحكومة مصغرة وذات مهام محددة في الفترة القادمة". وأضاف الطوبوي أن الهيئة الإدارية للاتحاد أكدت على أن يكون أمر تشكيل الحكومة "تشاركيا وطالينا رئيس الجمهورية (قيس سعيد) أن يوضح لنا الرؤية المستقبلية وفي أي اتجاه نسير تونس حتى تكون لنا قراءة نقدية إيجابية أو تكون معه على نفس الخط".

وأوضح: "من حقنا أن نفهم وهناك تساؤلات عديدة في هذه اللحظة الصعبة جدا". وقال الطوبوي: "يجب مزيد من التحقق والتفكير ويجب أن نتوضح لنا بعض المسائل من رئاسة الجمهورية حتى يمكن أن نبني موقفا في خارطة الطريق التي نعدها". وعاد الطوبوي ليؤكد رغبة الاتحاد في تشكيل حكومة "في أسرع وقت ممكن حتى يتم ملا الفراغ في مؤسسات الدولة"، وتابع: "نريد توضيح الرؤية في الوضع الاستثنائي من رئاسة الجمهورية ونريد معرفة إلى أين سنذهب، وما هو أفق الوضع".

وكتاب عامين في رئاسة الحكومة ورئيس القلزيون الرسمي. وقال سعيد، إنه اتخذ تلك الإجراءات استنادا إلى الفصل 80 من الدستور بهدف "إيقاظ الدولة"، لكن غالبية الأحزاب رفضت تلك التدابير، واعتبرها البعض "انقلابا على الدستور"، بينما أيدتها أخرى رأت فيها "تصحيحا للمسار".

ومن المنتظر أن يعلن سعيد عن رئيس وزراء جديد، مع تكليف حكومة تخضع لإشرافه المباشر لتكون مسؤولة أمامه. وتضعظ منظمات تونسية للتسريع بطرح خارطة طريق، تتضمن خططا واضحة للإقناذ البلاد، مع ضمان احترام الدستور وحقوق الإنسان.

وطالب الاتحاد العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية في البلاد)، بتشكيل حكومة "مصغرة ذات مهام محددة في أسرع وقت". وجاء ذلك في تصريحات للأمن العام للاتحاد نور الدين الطوبوي على هامش أعمال الهيئة الإدارية (اجتماع دوري) للاتحاد بئها الاتحاد على موقعه بفيسبوك. وقال الطوبوي: "لا بد أن تكون هناك حكومة

وصفت وزارة الخارجية الأميركية، الوضع في تونس بأنه "زئبقي"، تعليقا على التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد الشهر الماضي. وجاء ذلك وفق المتحدث باسم الوزارة نيد برايس، خلال مؤتمر صحفي عقده، وذلك ردا على سؤال حول ما إذا كان يعتبر ما حدث في تونس "انقلابا"، حسبما نقلت قناة "الحررة" الأميركية.

وأضاف برايس: "الوضع هناك زئبقي، وتركيزنا منصب على تشجيع القادة التونسيين على الالتزام بالدستور والعودة سريعا إلى الحكم الديمقراطي الطبيعي". وأردف: "في بعض الأحيان الأمر الأهم من مسألة التسمية هو العمل المهم لدعم تونس في عودتها إلى مسارها الديمقراطي".

وفي 25 يوليو الماضي قرر سعيد إقالة رئيس الحكومة، هشام المشيشي، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها. كما قرر تجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، ما يعني توليه مهمة التشريع عبر مراسيم رئاسية. وأقال سعيد، منذ ذلك، وزراء ومستشارين

الصومال: انتخابات قبلية تشل حركة التعددية الحزبية



صوماليات مشاركن في إحدى الحملات الانتخابية

منذ عام 2018، يأمل الصوماليون بالعودة إلى خوض تجربة نظام التعددية الحزبية، في محاولة لطي صفحة المحاصصة القبلية في تقاسم المناصب السبادية منذ عقود.

لكن حتى الآن لم يكتب النجاح لهذه التجربة، بسبب النموذج القديري الذي تراهن عليه القوى السياسية خوفا من أن تسفر تلك التجربة عن تغيير في المعادلة السياسية في بلد يتعافى من تداعيات حرب أهلية اندلعت مع انهيار الحكومة المركزية في 1991.

وتبني الصومال نظام التعددية الحزبية في ستينيات القرن الماضي لأول مرة، ورغم أن التجربة لم تعمر سوى تسع سنوات؛ بسبب انقلاب عسكري عام 1969، إلا أن كثيرين يعتبرونها "الفترة الذهبية" للبلاد، حيث كان للشعب حرية اختيار من يحكمه.

وبموجب نظام الانتخابات غير المباشرة المعمول به حاليا، وفي ظل عدم تطبيق التعددية الحزبية انتخابيا، يختار شيوخ القبائل نواب البرلمان، على أن يختار النواب الجدد رئيسيا جديدا للبلاد، في 10 أكتوبر / تشرين الأول المقبل. واستبعدت الأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات المقبلة في 2021، رغم أن البرلمان أقر قانون الأحزاب السياسية، في أبريل 2016، بسبب غياب التوافق بين القوى السياسية، بما فيها رؤساء الولايات الفيدرالية، حول تبني نظام التعددية الحزبية في الانتخابات الحالية. انطلقت في ولاية "جنوب غرب الصومال" انتخابات جزئية غير مباشرة لمجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان)، بينما أتمتها "جوبالاند" (جنوب)، الخميس، ومن المنتظر أن تجرى الولايات الثلاثة المتبقية، وهي "هيرشبيلى" و"غلمدغ" و"بونتلاند"، انتخاباتها في الأيام المقبلة، بحسب لجنة الانتخابات الفيدرالية من دون تحديد تواريخ. ويتكون المجلس من 54 عضوا، ويمثل الولايات

ووفق محللين، فإن مصداقة البرلمان على قانون الأحزاب السياسية، بعد نحو 50 عاما، ومن أجل يهدد الطريق لإنهاء حقبة المحاصصة القبلية، أي قاعدة 4:5، وتم استحداث هذه القاعدة في مؤتمر المصالحة الصومالية جيبوتي عام 2000 كمعيار لتقاسم السلطة، وهي تعطى لأربع قبائل صومالية رئيسية حصص كاملة في حين تقاسم القبائل الباقية مجتمعة نصف حصصه.

وقال حسين عدي، عضو مفوضية الانتخابات، للأناضول، إن نظام التعددية الحزبية، الذي أقره

الفيديرالية، حيث ينتخب أعضاؤه من قبل برلمانات الولايات الخمسة، بينما يمثل مجلس الشعب الغرفة الأولى للبرلمان، ويبلغ عدد أعضائه 275، وينتخبه حوالي 30 ألف ناخب، وفق نظام قبلي يحوز توافقا سياسيا لا يرتبط بعدد السكان. وتاجلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية أكثر من مرة؛ بسبب خلافات سياسية بين الحكومة المركزية من جهة والولايات والمعارضة من جهة ثانية حول كيفية إدارة مجرياتها، قبل التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة في مايو/ أيار الماضي.